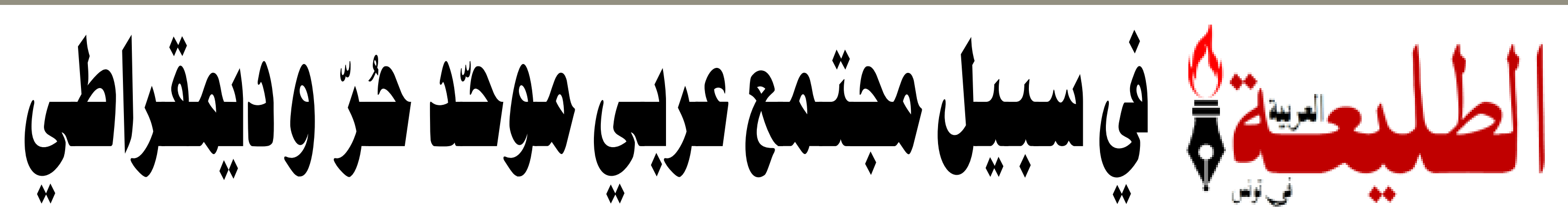
ثورة البعث في القطر السوري
قبل إنقلاب شباط المشؤوم



منشورات الطليعة 1985



«1»

الثامن من آذار

والمنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس للحزب

خلف الاستعمار الاوروبي المباشر لوطننا العربي خريطة سياسية لا تقوم على أساس جغرافي او بشري أو تاريخي ، وانما تمثل تجزئة للكيان القومي العربي، لم تأخذ بعين الاعتبار سوى المصالح الاستعمارية في نهب ثروات الوطن العربي والهيمنة على مقدراته والحيلولة دون تحرره .

وقد عملت القوى الاستعمارية على ترسيخ الحدود الاقليمية المصطنعة وانهاك الكيانات القطرية والابقاء على تجزئتنا وتخلفها من خلال مشاريع عديدة كان من أخطرها زرع الكيان العنصري الصهيوني في قلب الوطن

العربي وسلب أجزاء أخرى وضمها الى دول مجاورة ونشرت القواعد العسكرية على الارض العربية والاساطيل الحربية على شواطئها .. كما غذت الدعوات الانفصالية والاقليمية والطائفية وارادت تحويلها الى أداة لضرب الهدف القومي العربي التحرري .

كما عملت القوى الاستعمارية على التحالف مع القوى الطبقية المستغلة (اقطاع - برجوازية - رجعية دينية ..) وفتتت الوحدة الوطنية التي ظهرت في سياق معركة الاستقلال وبرز التمايز الطبقي بين القوى المستغلة وجماهير الكادحين ، والخلافات العميقة في النظرة الى المستقبل الوطني والبناء الداخلي بعد انجاز الاستقلال السياسي .

ونتيجة لخضوع الوطن العربي للاحتلال العثماني ومن ثم الى الاحتلال الاستعماري الاوروبي ساد التخلف بمختلف مظاهره الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية .

وجاءت تجربة الوحدة السورية - المصرية عام ٩٥٨ وتعرضها للانتكاس في عام ٩٦١ لتلقي مزيدا من الاضواء على طبيعة المعركة التي يخوضها شعبنا العربي في هذه المرحلة التاريخية وعلى طبيعة القوى المعادية ، ولتعمق كذلك وعي الجماهير العربية وقواها السياسية ولتكشف جوانب القصور الذاتي والتناقضات الثانوية فيما بينها قياسا الى تناقضاتها الرئيسية مع القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية .

وعلى الرغم من ان جماهير الامة العربية في جميع اقطارها خضعت لمعاناة متشابهة ، وعلى الرغم من أن أوضاعها الاقتصادية - الاجتماعية متماثلة الى حد كبير أيضا ، لم يكن وعي الجماهير العربية لواقعها على درجة واحدة من العمق والشمول ، كما لم تكن منطلقاتها ورؤيتها للمستقبل موحدة كذلك ، وهذا أمر طبيعي لان الفكر لا يمثل انعكاسا ميكانيكيا للواقع وتحدياته .

لقد كانت ثورة حزبنا في القطر العربي السوري في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ، ردا شاملا وحاسما على الواقع العربي ومنطلقا لحركة قومية تحررية اشتراكية تفردت بأصالتها وبانفتاحها على التراث العالمي وبقدرتها

على تحديد « العام والخاص » في حركة التحرر القومي العربي بوصفها احدى فصائل حركة التحرر العالمية ......

وان كانت « نظرية » البعث القومية ــ الاشتراكية قد اصبحت تشكل الخطوط الفكرية العريضة لمختلف التنظيمات السياسية القومية والتقدمية العربية ، وتلقى التفهم والتأييد من غالبية قوى التقدم والتحرر في العالم ، فان ذلك لم يتم الا بفضل نضال حزبنا وتضحياته ، وسياسته المبدئية الثابتة ...

١ ــ الوحدة العربية :

تشكل الوحدة العربية احد الاهداف الاستراتيجية الثلاثة لحزب البعث العربي الاشتراكي . وهي مع هدفي الحرية والاشتراكية تطرح صورة المجتمع العربي المقبل ، المجتمع العربي الاشتراكي الموحد في اطار الدولة العربية الواحدة .

لقد برزت الوحدة العربية ، التي تجسد .. وحدة الامة العربية ، ووحدة الوطن العربي . كمحصلة لعملية تطور تاريخي طويلة ترجع جذورها الى اكثر من خمسة عشر قرنا ، كونت خلالها أسسا ومرتكزات قوية راسخة ، ثقافية ، اجتماعية ، بشرية ، اقتصادية ، سياسية ، حضارية شكلت القاعدة التي انبثقت منها وحدة الامة العربية ، ووحدة الوطن العربي ، ولعبت الوحدة العربية دورا مؤثرا وفعالا في استمرارية تطور المجتمع العربي ، وعاملا قويا في مواجهة المخططات الاستعمارية الخارجية التي استهدفت السيطرة على الامة العربية والوطن العربي .

فالوحدة العربية كانت دائما حقيقة قائمة وقوة دافقة متجددة عبرت عن نفسها بمظاهر ومضامين مختلفة تتناسب مع طبيعة المرحلة التاريخية القائمة ، ومع نوعية التحديات التي تواجهها في اطار عملية التطورالتاريخي العام للمجتمع العربي . ومنذ بداية القرن العشرين وكنتيجة لضخامة الهجمة الاستعمارية ، وتعدد مصادرها ، وتباين اساليبها برزت الوحدة العربية أداة فعالة في النضال ضد المخططات الاستعمارية المختلفة ، ووسيلة لجمع الامة العربية وتنظيم قوتها .

لقد اعتبر حزبنا ان الوحدة العربية ليست نظرية بحاجة الى اثبات بل حقيقة تؤكدها وقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا ، وواقع يحرك اعماق الجماهير العربية من المحيط الى الخليج ورأى أن الامر المهم هو « تحديد المضمون التحرري والاجتماعي للحركة القومية العربية ثم للوحدة العربية باعتبارها الاطار العملي للقومية العربية » .

ان فكرة الوحدة العربية حقيقة تاريخية قائمة وموجودة بشكل فعلي ، تستند على مجموعة من الخصائص والصفات التي ترسخت عبر مراحل تاريخية سابقة مثل الاصل الواحد ، اللغة الواحدة ، المصالح المشتركة ، التاريخ الواحد . وتجسدت هذه الخصائص والصفات في حيوية الامة وابداعها في نهضتها وتقدمها ، في قابليتها على التطور والتجدد والانبعاث في قدرتها على مواجهة التحديات والاخطار المختلفة واحتوائها .

ولذلك ان تحقيق الوحدة العربية يعد نفيا للمظاهر الطارئة التي فرضت في ظروف تاريخية معينة على الامة العربية ، ويشكل عودة للوضع الطبيعي للامة العربية والوطن العربي ، وجاء في الدستور : « العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها . لهذا فان حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية ثقافية . وان الوطن العربي هو للعرب ولهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته » .

* لقد كان حزبنا أول حركة عربية كشفت المحتوى الحقيقي للقومية في الوطن العربي وفي بلدان آسيا وافريقيا ، حيث اشارت وثائق الحزب الى « ان العرب لا يطمحون الا لجمع شملهم وتوحيد اقطارهم ورفع نير الاجنبي عنهم وان القومية في آسيا وافريقيا اداة تحرر من الاستعمار ومن كل استغلال داخلي . وبالتالي فان المعنى الايجابي لها كان التضامن المستمر مع الحركات التحررية في العالم .

* كما كان حزبنا أول حركة ربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي وأكد تلازمهما ، وهذا ما حول نضال الحركة القومية من مجرد شعار بورجوازي تقليدي الى نضال جماهيري شعبي ... فهناك علاقة وارتباط بين النضال من أجل الوحدة العربية ، والنضال من اجل تحقيق الاشتراكية ، فالنضال الوحدوي يحمل في اطاره مضمونا وبعدا اشتراكيا ؛ وهو قوة تحررية ايضا . وان تحقيق الاشتراكية يحمل في اطاره تحقيق الوحدة العربية أيضا وعوامل حرية الامة العربية. اذن تبرز هنا مظاهر الارتباط والتكامل بين الوحدة والاشتراكية ، ومظاهر الارتباط والتكامل تقوم على الاسس التالية : ان أعداء الوحدة داخليا وخارجيا هم أعداء الاشتراكية سواء أكان الاستعمار أم البرجوازية المحلية والاقطاع .

ومصالح الاستعمار ، والاقطاع والبرجوازية قامت على قاعدة التجزئة التي تمثلها « الدول الاقليمية » وهذه بدورها ظهرت على حساب « الوحدة العربية » وهي بالتالي تتعارض وتتناقض مع « العمل والنضال الوحدوي » لان قيام الوحدة يحمل في اطاره نقيضا لمظاهر التجزئة ، وتصفيةلرموزها من الاستعمار والاقطاع والبرجوازية وبالتالي تصفية القوى المناهضة لقيام الاشتراكية .

وقد أكد التطور الواقعي للنضال العربي عبر العقود الخمسة الاخيرة الطابع الاشتراكي والشعبي والثوري لمعركة الوحدة العربية ، اذااصطدم النضال القومي العربي بالقوى الاستعمارية والصهيونية ، وبالاقطاع والبرجوازية المحلية ...

* ولقد اعتبر الحزب الوحدة العربية عاملا هاما في تعميق كل تغيير حقيقي في المجتمع العربي لان الحرية التي يسعى اليها كل قطر عربي على حدة لا يمكن أن تبلغ من العمق والشمول ما تبلغه الحرية التي تحققها الامة العربية في وحدتها ، وان الوحدة ضرورة مباشرة في معركة الوجود العربي ضد الاستعمار بشكليه القديم والحديث ، انها الطريق

الى استعادة الاجزاء السليبة من الوطن العربي وتدمير الاحتكارات الاستعمارية ......

« كما أن الاساس المادي للاشتراكية يأخذ كل مداه التطبيقي عندما يكون مجاله الوطن العربي كوحدة اقتصادية وبشرية .. »

« فالوحدة ليست خلاصا قوميا فحسب ، بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي وقضاء على التخلف وسير سريع للحاق بركب التاريخ .. »

واوضح الحزب انه لكي نضمن للوحدة الشروط الموضوعية لانطلاقة صحيحة لابد ان تنبثق عن جماهير واعية مكونة تكوينا سياسيا ، مسؤولة ومنظمة تنظيما محكما ، وبما ان روح الديمقراطية هي الايمان بالجماهير ، لذا فان الكفاح الوحدوي هو كفاح ديمقراطي اشتراكي .

٢ ـ الحرية :

حدد الحزب الحرية بانها تعني التحرر الكامل السياسي والاقتصادي من شتى أشكال السيطرة الاستعمارية ، والتحرر كذلك من جميع أشكال استغلال الانسان للانسان ...

ووضع الحزب النضال التحرري العربي ضمن اطاره الانساني ، واعتبر المعسكر الاشتراكي قوة ايجابية فعالة في النضال ضد الاستعمار والتزم سياسة مبدئية وثورية تقوم على دعم حركات التحرر القومي لجميع الشعوب المناضلة ضد الاستعمار .

وأكد الحزب بوضوح ان « الحرية السياسية ليست مفهوما مجردا مطلقا ، بل هي دائما حرية ملموسة ذات مضمون اجتماعي محدد منحت لطبقة ومنعت بشكل أو بآخر عن اخرى .. »

وإذا كان مفهوم الديمقراطية الشعبية (الذي يدعو اليه حزبنا) ينطوي على توفير ديمقراطية واسعة للجماهير الشعبية ، ويؤكد في الوقت نفسه ضرورة عزل القوى الطبقية والسياسية المعادية للثورة الاشتراكية ....

وأوضح الحزب ان « البرلمانية » في وطننا العربي عكست الوضع الاجتماعي المتخلف شبه الاقطاعي والعشائري والطائفي وأداة في يد البرجوازية لضرب مصالح الجماهير الشعبية ...

ان الديمقراطية الثورية التي يناضل الحزب من أجلها لا يمكن ان تأخذ كل مداها التطبيقي الفعال ، الا اذا قامت على تنظيم شعبي طلائعي يؤمن اوسع وأعمق شكل لديمقراطية الجماهير . وان الطليعة القومية الاشتراكية هي وحدها التي تؤمن التوازن والانسجام بين مركزية التنظيم الشعبي وفعاليته وبين ديمقراطية التنظيم التي يفترضها الطابع الشعبي للثورة .

* وأولى الحزب عناية خاصة للتنظيم السياسي الثوري ، بوصفه اداة في احداث التحولات ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية الاشتراكية . وحدد بنيته الطبقية وآليات عمله وأطره التنظيمية ، والشروط الموضوعية التي يجب ان تتوافر فيه ليكون جديرا ومؤهلا لقيادة الاغلبية الساحقة من جماهير الشعب وتأمين التفافها الطوعي حوله ، وتحصينه ضد ظواهر التخلف والانحراف التي قد تتسرب اليه من الواقع البورجوازي ـ الاقطاعي ـ العشائري وضد مختلف مظاهر البيروقراطية .

٣ ـ الاشتراكية :

على الرغم من أن « بعض المنطلقات النظرية » التي اقرها المؤتمر القومي السادس للحزب المنعقد في تشرين الاول من عام ١٩٦٣ اشارت الى ضرورة تعميق وتوضيح « الطريق العربي الى الاشتراكية » عن

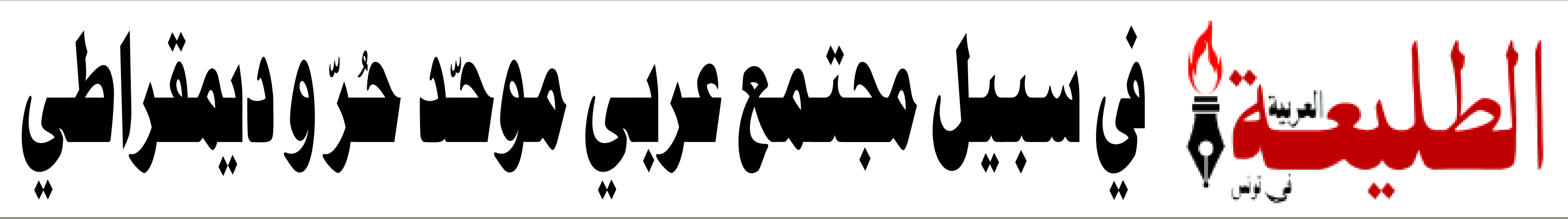
طريق تحليل التكوين الاقتصادي والطبقي للمجتمع العربي ، فقد اشارت بوضوح الى « أن الاعتراف بالملكية الفردية بشكلها المطلق هو ضرب من المفهوم البورجوازي الصغير ، لان المفهوم الاشتراكي العلمي يعتبر العمل الانساني المصدر الوحيد للقيمة ، لذا فان الملكية الفردية اذا تعدت نطاق الاستعمال الشخصي لابد ان تكون مستغلة .. »

* واشارت « المنطلقات النظرية » الى أن « الاشتراكية تهدف الى اقامة نظام اجتماعي جديد يخلق ظروفا موضوعية ، اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية جديدة تعتق الانسان من جميع أنواع الاستغلال والتسلط والجمود وتتيح له الفرصة كي يصبح انسانا حرا .. »

ان الوصول الى تحقيق الاشتراكية يقتضي تحويل ملكية وسائل الانتاج الخاصة الى ملكية عامة للشعب بأسره ، ويلغي الحاجة الى دور الوسيط الرأسمالي بصورة نهائية ويجعل دخل الفرد يرتبط مباشرة بعمله وكفاءته ويصهر سائر الطبقات في بوتقة واحدة .

* وأوضح الحزب ان الاشتراكية في البلدان المتخلفة ـ ومنها وطننا العربي ـ تلبي هدفين بآن واحد :

ـ الاول هو الغاء الاستغلال كليا ، والثاني : هو القضاء على التخلف الموروث لهذه البلدان واللحاق بالبلدان الصناعية المتقدمة .. لان النظام الاشتراكي هو وحده القادر على تجنيد الشعب بجميع طاقاته المادية والبشرية لتحقيق التقدم العلمي المنشود في عصر التقدم السريع للعلم والتكنيك .



«2»

الثامن من آذار

والمخطط الثوري للتحويل الإشتراكي والنهوض بالإقتصاد

ابان تعاظم المد الثوري في الوطن العربي بالتجاوب مع ثورات العالم الثالث وفي حميا تفاقم التناقضات الرئيسية والفرعية في العالم وصعود حركات التحرر القومي وتأزم ملحمة الصراعات الطبقية والاقليمية في الوطن العربي ، زحفت طلائع الجماهير الشعبية المدنية والعسكرية في القطر العربي السوري تقودها قوى البعث فأخذت السلطة وأطاحت بقوى المجتمع القديم في الثامن من آذار عام ١٩٦٣ وأودت بحكم الانفصال والرجعية .

مفهوم الثورة

وطرحت مسألة اساسية في ساحات النضال العربي ، عملية الثامن من آذار هذه ، هل هي « ثورة » أم « لا ثورة » ؟.

هي « لا ثورة » : هي انقلاب عادي وتسلط فئة ، هذا ما قاله الخصوم وكان لهم رأيهم ودعاواتهم وأقاويلهم واباطيلهم ومؤامراتهم .

هي « ثورة » : هي تغيير جذري نوعي ، هذا ما أعلنه أنصارها ولهم أفكارهم ودعاواهم وحقائقهم وأعمالهم .

اذ أكد صانعوها أن ثورة آذار جاءت انطلاقا من فهم واضح لمعطيات العصر قدمه للعروبة البعث العربي الاشتراكي الذي تمخض بتصور جديد لصياغة حياة عرب العصر وتنظيم مجتمع الامة العربية تنظيما موحدا يقوم على الرابطة القومية ويمتلىء بالمضمون الاشتراكي والديموقراطي الذي لا ينحصر في الحدود القطرية .

وعلى ذلك ، فهمت الثورة العصر على أنه عصر انهاء الاستعمار ، عصر يقظة القوميات الناهضة في العالم المغلوب ، وعصر الاشتراكية أيضا .

وعليه ، فهمنا العصر على أنه عصر انجازات التقدم التقني الحديث المتسارع . وعصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية الشعبية ووضع الدولة اداة في خدمة الجماهير لا سيف ارهاب مسلطا على رقاب الشعب ، انه عصر الحريات . حريات الشعوب وحريات الافراد .

وفهمنا الثورة ، تحولا أساسيا في مستوى العيش ونمط الحياة والفكر والثقافة ، وفهمناها تغييرا جذريا لعلاقات الانتاج والاقتصاد

نحو مجتمع العدالة والحرية والرخاء والمساواة ، اي انها مسيرة للتحويل الاشتراكي والوحدة القومية العربية المتحررة معا .

وفهمنا الثورة على انها نضال شاق وعمل دائب لتوفير الشروط الموضوعية من اجل تفتيح انسانية الانسان وبناء الانسان العربي الجديد وتحقيق رسالة الامة العربية واداء دورها في معترك الامم والحضارات . ومن هنا تستمد الثورة معناها وصورتها ونهجها .

وبكلام آخر ، تفجرت ثورة الثامن من آذار عام ١٩٦٣ في القطر العربي السوري واتسمت منذ البداية بأنها عملية تاريخية كبرى توجت نضال الحركة الجماهيرية العربية المتصاعد ، وكانت استجابة رائعة للوعي القومي والطبقي المتنامي في الستينات في جميع أرجاء الوطن العربي من المحيط الى الخليج . وبدت تعبيرا حيا عن اتجاهات التطور التاريخي للمجتمع العربي ورفضا ونقضا لواقع التخلف والتجزئة والاستغلال والانفصال والعدوان .

وما كانت الثورة في هذا القطر ، التي جاءت كثورة البعث في الثامن من شباط في العراق في العام ذاته ، سوى حصيلة سيرورة الانتاج الاجتماعي ونمو الاقتصاد وتطور العلاقات الاقتصادية والصراعات السياسية والاجتماعية من خلال الوضع الثوري الذي ساد آنذاك في الوطن العربي عامة ومشرقه خاصة فمثلت التعبير السليم عن المصالح المادية والمطامح القومية والمطالب الشعبية لجماهير الفلاحين والعمال والحرفيين وصغار الكسبة والمثقفين المدنيين والعسكريين عندما رفعت رايات الوحدة والحرية والاشتراكية .

وهكذا حملت الثورة في أعطافها فكرة البعث ومبادئه وأهدافه ونداءاته وأكدت عزمها على نقلها من مستوى المبادىء والنظرية لتزجها في حقل الممارسة الحية والتطبيق العملي فأطلقت على مدى الساحة العربية صيحة بشائر الامل والتفاؤل بالمستقبل العربي المنشود .

ومما يلوح بالخاطر ،بمناسبة احياء ذكرى مرور ربع قرن على قيام الثورة ، وما يمر بالفكر . تذكر وجيز للوضع الثوري للمجتمع العربي الذي نشأت فيه ارهاصاتها ومقدماتها ؛ وكذلك تأمل في الاسس التي تبنتها ، ونعنى خاصة بالمجال الاقتصادي وما تم من اجراءات فيالتحويل الاشتراكي وصياغة البنية الاقتصادية ومواجهة عملية التنمية ومعالجة المشكلات الاقتصادية والمهام التي تطرح امامها الآن ، مع القاء نظرة على آفاقها المستقبلية .

معالم في الوضع الثوري

حدثت ثورة الثامن من آذار في مرحلة كانت تواجه الامة العربيــة فيها تناقضات ومخاطر وتحديات عنيفة تهدد وجودها ومصيرها : منها التحدي الاستعماري بمختلف أشكاله وصوره الذي كـان يعمل على تمزيق وحدة العروبة وتكييف الظروف الاقتصادية والاجتماعيةوالفكرية والسياسية لتأمين مصالحه على حساب جماهير الشعـب العربي ؛ ومنها تحدي موروث التجزئة السياسية والتخلف الاقتصادي والظلم الاجتماعي وسيطرة آليات الاستغلال ومؤسسات الاقطاع والراسمالية الناشئة ، ومنها تحدي القوى السياسية المتضاربة والتخبط في مواقفها النظرية والعملية وتشتتها الايديولوجي من أقصى الرجعية الظلامية الى اقصى المواقف الانفصالية اللاقومية المرتبطة ، ومنها تحدي التعوق الفكري والضياع وبؤس الوعي وعفوية حركات الجماهير والتلقائيـة وفقدان التنظيم والقيادة والتوجيه .

أما في القطر العربي السوري بخاصة ، تميزت الحقبة الانفصالية السابقة للثورة بسيطرة افكار البرجوازية الرجعية التي كانت تطمح الى بناء اقتصاد سوري متقوقع مستقل حسب مفاهيمها وبما يحقق مصالحها . وجسدت ذلك التشريعات والسياسات الاقتصادية

والاجتماعية . كما تميزت هذه الحقبة بمحاولات تثبيت الاطار السياسي البرجوازي الاقطاعي للسلطة ، البرلماني الانتخابي المزيف طورا والديكتاتوري الفردي طورا آخر .

وطبعا سادت في هذه الحقبة العلاقات البرجوازية التي اعتمدت على الملكية الخاصة والاعمال والمغامرات الفردية واستهدفت تحقيق اكبر ربح ممكن لأصحابها في الصناعة والتجارة والحرفة والزراعة ، واستمرت جنبا الى جنب مع بقاء العلاقات الاقطاعية في الريف ، وكأنها في « زواج كاثوليكي » لا فكاك له .

فمالكو وسائل الانتاج الاساسية (الارض ، ورؤوس الاموال والمعامل) ظلوا هم انفسهم اقطاعيين متبرجزين ، أو برجوازيين ابناء الاقطاع ، كما في عهد الاحتلال الاجنبي الذي سبق الاستقلال الوطني ، أي أن العلاقات الانتاجية الاستغلالية بقيت كما هي بل ازدهرت شرائح المرابي والسمسار والمحتكر والمهرب وكان لهم صولة وجولة .

وبقيت القوانين الرأسمالية تسيّر الاقتصاد بمختلف قطاعاته مع قدر من التدخل والحماية توجهه السلطة لخدمة مصالح الاقطاع والبرجوازية الرأسمالية الناشئة فضلا عن مصالح زبانيتها .

وبقي سلوك الاستئثار والامعان في مزيد من المكاسب والارباح وراء ستار شعار « التعاون بين مختلف طبقات السكان » وشعار « وحدة الصف الوطني » .

وبمفعول ديالكتيكي ، انعكس أخيرا تمركز الثروة وسيطرة البرجوازية شبه الرأسمالية وأنظم حكمها وسياسات ممثليها بأسوأ النتائج على الاقتصاد والمجتمع في بلادنا في فترة حكم الانفصال . فقابلت الجماهير الشعبية ذلك بأعنف المعارك . وهي معارك بلغت ذروتها في تفجير ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ حيث لاح فجر جديد انار الدرب أمام تطور

اقتصادي جديد ومنجزات وطنية جديدة ، وتحول اجتماعي جذري وتهيأت فرصة تاريخية جديدة تستعيد ما تبدد من الفرص التي منحها الجلاء والاستقلال الوطني وقيام الجمهورية العربية المتحدة العتيدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ كأول انجاز وحدوي في العصر الحديث .

من هذا الوضع ، جاءت ثورة الثامن من آذار ، ثورة الجماهير المنتجة ، تحمل معها قبساً من الرؤية والوضوح النظري يتمثل في ادراك واسع لأهمية الاقتصاد في حياة المجتمع ، لمسألة تغيير علاقات الانتاج الاقتصادية ، لمشكلة تنمية وسائل الانتاج مع تقدم العلم والتقنية ، ان لم نقل لقضية تجديد المجتمع العربي ككل .

ولذلك رفضت الطريق البرجوازية في العمل الاقتصادي القائم على التلقائية والتجريبية والارتجال ومبدأ « دعه يعمل ، دعه يمر » ، جنبا الى جنب مع رفض آلية الاستغلال والعلاقات الاقطاعية الراسمالية .

وعلى أساس من الرؤية الجديدة بدأت الثورة ببناء تجربتها الثورية المتميزة وأخذت في ارساء القواعد المادية والتشريعية لترسيخ الاقتصاد المخطط ، اهتداء بالفكر البعثي في الاقتصاد . وبالانطلاق من معطيات الواقع وضروراته مع التأكيد على السير في طريق الاشتراكية من أجل بناء مجتمع الكفاية والعدل .

فكر البعث والحياة الاقتصادية

اولى فكر البعث النظر في الحياة الاقتصادية وقوانين سيرهاواتجاهات تطورها ومصالح الجماهير المادية فيها ومؤسساتها ومشكلاتها أوسع اهتمام .

ومن خلال ظروف النشأة ومعاناة تجربة النضال الاشتراكي برز فكر البعث يصوغ مبادئه ومنطلقات سياساته الاقتصادية . ففي الدستور عام ١٩٤٧ يؤكد البعث على أن الاشتراكية هي النظام الامثل الذي يضمن للامة غدا مضطردا في انتاجها المعنوي والمادي . ويحدد أن الثروة الاقتصادية في الوطن هي ملك الامة . وأن العمل مصدر القيم .

ويرى أن التوزيع الراهن للثروات والموارد في الوطن العربي غير عادل وغير كفؤ ولذا لابد من التوزيع العادل اجتماعيا والكفوء اقتصاديا .

ويؤكد على أن موارد الطبيعة الكبرى ووسائل الانتاج الكبير والمؤسسات ذات النفع العام ملك للامة تديرها الدولة وتلغي الشركات والامتيازات الاجنبية . ومع انه ينص على أن التملك والارث حقان طبيعيان مضمونان في حدود المصلحة القومية فانه يحرص على تحديد الملكية الزراعية والملكية الصناعية بما يتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي وبما لا يؤدي الى استغلال جهد الآخرين .

ويوصي بوضع برنامج شامل على ضوء أحدث التجارب والنظريات الاقتصادية لتنمية الانتاج القومي وفتح آفاق جديدة له .

وبعد تفجر الثورات البعثية عام ١٩٦٣ عمق البعث نظراته الاقتصادية فبين ملامح الطريق العربي الى الاشتراكية ، وابرز قانون تلازم النضال القومي والنضال الاشتراكي بما ينطوي عليه من التزام بالقضايا القومية العربية ووقوف في الخط الامامي بغية التصدي لكل محاولات العدوان والهيمنة وبما يوجبه من تحقيق لصالح الشعب وبما يقتضيه من تحولات اشتراكية وتنمية مخططة واوضح البعث ، مفاهيمه الاشتراكية واكسب

رؤيته الاقتصادية صيغتها العلمية والموضوعية والثورية على نحو لا أوضح ولا ابلغ تحديدا من قبل . وشمل الوضوح النظري الميدان الاقتصادي الذي قاد الى التأكيد على ضرورة الغاء ظروف الاستغلال المادي التي تسلب المواطن الجوهر الانساني. كما حدد الخطوات الضرورية لعملية التحويل الاشتراكي للمجتمع وقواها ومجالاتها مؤكدا على خلق علاقات انتاج اشتراكية في الصناعة والتجارة والزراعة والريف والحضر ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اساس الديموقراطية الشعبية. ولم يتوصل فكر البعث الى هذا الوضوح لولا أنه قد اختار منهج العلم والعقلانية ومسلك القيم ، فأقام التناسب بين العقلانية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ما استطاع الى ذلك سبيلا .

وهكذا من المنطلقات العلمية والثورية ، اعتبر البعث ان التطور التاريخي للاقتصاد كغيره من مجالات الحياة الاجتماعية ، انما يحدث وفق قوانين موضوعية توجيهية يمكن وعيها واكتشافها ومعرفتها علميا واستخدامها عمليا على صورة تدابير فعالة في مصلحة المجتمع ، علما بأنه لا يمكن ابطالها ، كما لا يجوز تجاهل الظروف العامة الملموسة الداخلية والخارجية التي تحيق بها . ذلك أن الجهل بسير التطور الاقتصادي واطاره التاريخي ومحيطه الطبيعي وقانونيته العلمية أو تجاهلها معناه التصور الفكري والعملي عن التأثير في مجريات التطور الاقتصادي ، كما نتيجته الاستسلام أمام همجية التطور التلقائي السائب وما يعتوره من تناقضات وفوضى وأزمات ومصاعب ، كما مؤداه العجز حيال التأثيرات الخارجية الطارئة والسقوط في دوامة الاضطراب والفوضى التي قد تنتاب سيرورات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار وتعثر نمو الزراعة والصناعة والتجارة وسائر الفعاليات الاقتصادية المختلفة .

واهتداء بهذا الموقف ، اقدمت الثورة على انجازين هامين الاول هو تاميم الصناعات الراسمالية والمصارف وبناء قطاع عام في الاقتصاد

الوطني ، والثاني هو تطبيق الاصلاح الزراعي الذي قضى على العلاقات الاقطاعية في الريف وادى الى توزيع الاراضي على الفلاحين وانشاء حركة تعاونية في الانتاج الزراعي .

اجراءات التحويل الاشتراكي

وفي الواقع العملي ، حطمت ثورة الثامن من آذار سيطرة نظام الاقطاع والرأسمالية وآليات الاستغلال الطبقي وشرعت في أرساء اسس المجتمع الجديد ، فبدات باعادة تشكيل البنية الاقتصادية ثم انطلقت الى تنمية القاعدة الاقتصادية للقطر . وكان اول عمل قامت به في سنواتها الاولى هو تاميم جميع المصارف وشركات التامين في البلاد واخضاع التحويل الخارجي للعملة لرقابة الدولة ، وبعد ذلك قامت الثورة بسلسلة اجراءات ثورية . منها تعديلات جذرية في قانون الاصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية باتجاه أشمل واكثر جذرية ، وأردفت الثورة هذه الأجراءات بعدد من التشريعات أممت بموجبها الشركات والمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة ، وحصرت استيراد الجزء الاعظم من السلع المستوردة بالدولة .

كما حصرت بالدولة أيضا تصدير المواد الرئيسية القابلة للتصدير وهي الحبوب والقطن ومشتقاتها ، وبذلك سيطرت على الجزء الاعظم والاهم من التجارة الخارجية . وحذت التجارة الخارجية وتجارة الجملة أساسا وبعض تجارة التجزئة بيد الدولة ، وخصصت لها المؤسسات وأنشأتها ونظمتها .

ولعل من أهم المنجزات أن الثورة حصرت استثمار المواد الطبيعية بالدولة ، واكدت على استثمار النفط وطنيا ، رغم ضغط واغراء الاحتكارات البترولية .

١

وعليه ، تحدد التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني حسب المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار الصادر عام ١٩٦٥ وغدا مكونا من قطاع عام وقطاع تعاوني وقطاع مشترك وقطاع خاص .

واضحى القطاع العام رئيسيا بعد أن كان في الحقبة السابقة للثورة ثانويا وأخذ يكون اكثر فاكثر قائدا ورائدا لمجموع النشاط الاقتصادي في القطر وتركت الثورة مجال النشاط الانتاجي مفتوحا امام القطاعات الاخرى حين فرقت بوضوح بين راس المال الاحتكاري المستغل وبين راس المال الوطني المنتج المنسجم مع خط الثورة ، ودعمت جميع النشاطات المنتجة التي تساهم باخلاص في تنمية موارد البلاد في اطار الخطط المقررة . واثبتت الثورة أن الاشتراكية لا كما يصورها الخصوم، ويدعون بأنها اجراءات انتقامية وقمعية بل هي في جوهرها تطبيق ايجابي للعدالة الاجتماعية ومدخل اكيد لتنمية انتاج الثروات الزراعيةوالصناعية ورفع مستوى المعيشة وتجديد خط الحياة واشراك جميع المواطنين في بناء الاقتصاد الوطني .

وعلى هذا النحو تمت صياغة علاقات الانتاج الجديدة في الملكية والعمل ، وترسخت البنية الاقتصادية في سورية ضمن القطاعات التالية:

فهناك القطاع العام أولا ، وهو قطاع رئيسي يسيطر وتتمثل فيه جماعية الانتاج والملكية والشروط المادية للتحويل الاشتراكي وضمانات بقائه ونموه .

وهناك القطاع التعاوني يساند القطاع العام ويساعد على ازالة علاقات الاستغلال واوضاع التخلف .

وهناك قطاع مشترك يتفاعل من خلاله النشاط العام والفعالية الخاصة ويمكن أن يساهم في عملية التنمية ودفعها الى الامام .

وهناك قطاع خاص يشمل فعاليات اقتصادية هامة في الزراعة والصناعة والحرفة والتجارة والخدمة المتعددة الاصناف والاشكال .

ولقد بنت الثورة هذا التنظيم البنيوي على الحقائق التالية :

ان الحقيقة الاولى التي يكشف عنها التحليل هي أن التناقض التناحري الرئيسي في البلدان النامية لا يكون بين القطاع العام وارضيته الاجتماعية من جهة وبين القطاع الخاص أو القطاعات الاخرى وأرضيتها الطبقية من جهة أخرى ، انما يكون التناقض الرئيسي قائم بين الاقتصاد الوطني ككل (بقطاعاته وقواه) وبين الاقتصاد الامبريالي والاحتكاري .

وهذا ما يفرض تعايش القطاعات وتفاعلها وتعاونها وحل تناقضاتها ومشاكلها .

والحقيقة الثانية هي ان القطاع العام مهما بلغ شأوه ، لا يكفي وحده، لسد متطلبات المجتمع وتلبية حاجات جماهير الشعب من المنتجات والخدمات وتحريص التنمية الشاملة .

وهذا ما يفرض وجود القطاعات الاخرى للاسهام في تلبية الحاجات والوفاء بالمتطلبات المجتمعية .

والحقيقة الثالثة من معطيات الواقع تتمثل في ان القطاع العام نظرا لاتساعه وتعدد مجالاته لا يسلم من احتمالات التعرض للانحراف والخلل والقصور وغيرها من المخاطر والمصاعب .

وهذا ما يجعله دائما بحاجة للتقويم والتصحيح والاصلاح والمراجعة والتطور حسب مقتضيات تطوره الواقعي .